«الزراعة» تستعد لموسم القمح

الوزير قطنا: ٨٠ ألف طن سماد يوريا و٥٠ ألف طن سوبر فوسفات احتياج الموسم القادم

مدير الأراضي والمياه لـ«الوطن»: مباحثات لتأمين ٤٢ ألف طن من السماد

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة لتأمين كامل احتياج محصول القمح من الأسمدة الآزوتية قبل منتصف شهر تشرين الأول، لتوفيره وتوزيع الدفعة الأولى وفق جدول الاحتياج مع موعد الزراعة وضمان تنفيذ كامل المساحة المخططة في المناطق الآمنة في موعدها المحدد، بما يحقق الاستقرار للفلاحين.

وأوضح قطنا خلال اجتماع لجنة تحديد احتياج القطر من الأسمدة الذي عقد أمس في الوزارة والإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين السماد للخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم ٢٠٢٤-٢٠٢٥، أن المساحة المخططة في المناطق الآمنة ٥٠٣١٥٢ هكتار قمح، يبلغ احتياجها من سماد اليوريا نحو ٨٠ ألف طن ومن السوبر فوسفات ٥٠٥٤٧ طناً.

وأشار الوزير إلى أنه خلال الموسم الماضي تم تأمين كامل احتياج محصول القمح إضافة إلى ١٠ بالمئة تم توزيعها على دفعتين، وكذلك توزيع جزء من احتياجات الأشجار المثمرة «الحمضيات والزيتون والتفاح» وكامل احتياج محاصيل البطاطا للعروتين الخريفية والصيفية، والتبغ والقطن من الأسمدة الآزوتية، وفتح بيع الأسمدة الفوسفاتية لكل النشاطات الزراعية، منوهاً إلى أن لدى المصرف الزراعي حالياً نحو ٣٨ ألف طن سماد يوريا رصيد في المستودعات لزوم الموسم القمح وسيتم العمل على تأمين باقي الاحتياجات بالتعاون مع كل الجهات.

> ٣٨ ألف طن سماد يوريا رصيد في مستودعات المصرف الزراعي

ونوه إلى دور القطاع الخاص كشريك للحكومة في استيراد كميات من الأسمدة الآزوتية وتوفيرها في السوق لتغطية احتياجات المحاصيل الأخرى والأشجار المثمرة، مؤكداً تقديم كل التسهيلات اللازمة لذلك، والتعاون مع معامل القطاع الخاص المحلية لتصنيع أكبر كمية من الأسمدة الفوسفاتية.

وشدد على دور البحوث العلمية الزراعية في إجراء تحاليل دورية واختبارات للترب لدراسة وتعديل المعادلة السمادية وفق النتائج التي يتوصل إليها الباحثون، مع مراعاة التغيرات المناخية وتأخر الأمطار، وضرورة تطبيق الدورة الزراعية، ومتابعة الحقول الإكثارية ومراقبة تطبيق الشروط والتعليمات التي يجب اتباعها فيها، وإجراء الاختبارات فيها.

كما تطرق الوزير إلى دور اتحاد الفلاحين والغرف الزراعية والوحدات الإرشادية في حث الفلاحين على إجراء التنظيم الزراعي والكشف الحسي في موعده ومتابعة زراعة محصول القمح بحيث يتم تدقيق كل المساحات المزروعة فعلياً.

واستعرض مدير الأراضي والمياه جلال غزالة الإجراءات المتخذة خلال الموسم الماضي لتأمين السماد، وواقع الأسمدة المباعة من المصرف الزراعي حتى بداية شهر آب الجاري، والإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين احتياجات خطة الموسم القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال أبو غزالة إنه في إطار الخطة أيضاً هناك العديد من الإجراءات الواجب اتخاذها لتأمين السماد للخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القمح والذي يحتاج إلى ٨٠ ألف طن تم تأمين ٣٨ ألف طن منها ونحتاج إلى ٤٢ ألف طن سيتم تأمينها عن طريق إما المناقصات أو المقايضة حيث تستمر مؤسسة التجارة الخارجية بالإعلان لتأمين الأسمدة لزوم تنفيذ الخطة الزراعية قبل بداية ٢٠٢٤/١٠/١ سواء عن طريق المقايضة أو المناقصات الداخلية أو الخارجية أو من معمل الأسمدة بحمص حيث تم الإعلان ولكن لم يتقدم أحد.

ووفقاً لأبو غزالة فإن تشغيل المعمل لتأمين السماد جاء بالتنسيق مع الحكومة بما فيها وزارات الصناعة والنفط والثروة المعدنية والكهرباء لتوفير الغاز والكهرباء لضمان عمل معمل الأسمدة في حمص، وتم الاتفاق على قيام ممثلين من وزارة الصناعة بتقديم دراسة حول متطلبات إعادة تشغيل معمل الأسمدة بالتنسيق مع وزارات الصناعة والكهرباء والنفط والثروة المعدنية وتحديد الفترة المناسبة من العام الحالي لتشغيل معمل سماد حمص على غرار التجربة السابقة من أجل تأمين الكميات اللازمة من الأسمدة قبل بداية الموسم الزراعي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

إضافة لذلك تم الطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بالمؤسسة العامة للتجارة الخارجية تشكيل لجنة فنية لإعداد دفاتر الشروط الفنية الخاصة بالمقايضة، وتوصية اللجنة الاقتصادية، مؤكداً أنه تم تشكيل لجنة الإعلان ولكن لم يتقدم أحد حتى الآن.

دراسة لتعديل أجور خدمات الاتصالات والإنترنت

مصدر في «الاتصالات» لـ«الوطن»: السورية للاتصالات تستهلك ١,٥ مليون لتر ديزل شهرياً لتأمين استمرارية الخدمات

رامز محفوظ

كشف مصدر في الاتصالات عن وجود دراسة لتعديل أجور خدمات الاتصالات والإنترنت في سورية، وذلك بهدف ضمان استمرارية تقديم الخدمة والحفاظ على جودتها.

وبين المصدر في تصريح خاص لـ «الوطن» أن مشغلي الاتصالات الثابتة والخلوية تعتمد بشكل أساسي لتأمين المكونات اللازمة لاستمرارية عمل الشبكة على سلسلة من التوريدات.

ولفت إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب السوري يجعل من الصعب استيراد التجهيزات الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة هذه التجهيزات.

وأضاف المصدر أنه في ظل فترات التقنين الطويلة بالتيار الكهربائي فإن المراكز الهاتفية التابعة للشركة السورية للاتصالات تستهلك حوالي ١,٥ مليون لتر ديزل شهرياً لتأمين استمرارية خدمات الاتصالات والإنترنت للمشتركين، فضلاً عن حاجة شركتي الخلوي من هذه المادة لتأمين عمل أبراج التغطية لديها خاصة أبراج الربط الرئيسية كمواقع المنطقة الوسطى، بالإضافة لصعوبة تأمين المادة وتكاليف صيانة محركات الديزل في المراكز الهاتفية ومواقع التغطية الخلوية والتي تتزايد بشكل دوري.

وزير التموين يجتمع مع لجان الإشراف على انتخابات غرف التجارة في دمشق وريفها والقنيطرة

علي: الحفاظ على سير الانتخابات والابتعاد عن العلاقات الشخصية

رئيس لجنة الإشراف على الانتخابات لـ«الوطن»: متابعة العملية الانتخابية والتدقيق بكل تفاصيلها

رامز محفوظ

شدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي خلال ترؤسه أمس اجتماعاً لمديرية الشركات في الوزارة ولجان الإشراف على الانتخابات في محافظات دمشق وريفها والقنيطرة، في سياق التحضيرات لانتخابات غرف التجارة في المحافظات، على ضرورة تحمل جميع المعنيين بالعملية الانتخابية مسؤولياتهم في ضبط سير الانتخابات القادمة، والتحلي بقدر عالٍ من المسؤولية في متابعة الإجراءات وتطبيق التعليمات الواضحة والصريحة الناظمة للانتخابات، وتوخي الدقة وعدم السماح بأي شكل من أشكال المحاباة أو التلاعب، وبذل كل الجهود الضامنة لنجاح العملية الانتخابية، وفق آلية سلسة قوامها النزاهة والجرأة في تحمل المسؤولية.

وأكد الوزير على الكادر المعني من الوزارة وغرف التجارة بالحفاظ على سير الانتخابات والابتعاد عن العلاقات الشخصية وفصل مسار العمل التجاري عن مجريات العملية الانتخابية وأن نكون على المسافة نفسها من كل المرشحين، والتنسيق المباشر واللحظي والتواصل مع الوزارة خلال الانتخابات لتجاوز الصعوبات وحل وتذليل أي عائق أو طارئ قد يظهر.

وأشار الوزير إلى أهمية التقيد بالقوانين الانتخابية وأن يكون الراغب بممارسة حقه الانتخابي هو صاحب البطاقة الشخصية التي يبرزها، وتتطابق مع بطاقته الانتخابية وصورته، موضحاً أن كل مرشح يعد مسؤولاً عن أي مخالفة يرتكبها هو أو أي من العاملين معه، فالتزام المرشحين لعضوية الغرف بالأنظمة والقوانين وإيمانهم بالمنافسة العادلة والصحيحة هو دليل جدارتهم المفترضة لتمثيل شريحة واسعة من الوسط التجاري في الغرف التي هي مؤسسات راقية وفاعلة، تنهض بالدور الاقتصادي الوطني المسؤول المناط بها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس لجنة الإشراف العام على انتخابات غرف التجارة زين صافي أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك شدد خلال الاجتماع مع لجنة الإشراف على الانتخابات على ضرورة التقيد بشروط الانتخابات والتدقيق بالوثائق المقدمة وأن تكون اللجنة على مستوى عالٍ من المسؤولية وأن تتمتع بالنزاهة والعدالة وعدم حدوث أي أخطاء.

ولفت إلى أنه تم التطرق والتأكيد من الوزير على مهام لجنة الإشراف على الانتخابات من بداية عملية دراسة طلبات الترشيح لحين الاقتراع وفرز الأصوات، كما شدد على ضرورة المتابعة للعملية الانتخابية والتدقيق بكل تفاصيلها خطوة بخطوة.

وأوضح أن الوزير سيكون على اطلاع بكل تفاصيل العملية الانتخابية بغية التأكد من النزاهة والعدالة في سير هذه العملية.

وأشار إلى أن لجنة الإشراف على الانتخابات مؤلفة من رئيس اللجنة وهو تاجر إضافة إلى ثلاثة تجار آخرين وهؤلاء التجار الموجودون ضمن اللجنة يشترط عليهم ألا يترشحوا للانتخابات القادمة وهم من ضمن الأشخاص المنطبقة عليهم شروط الترشيح، إضافة لمندوب عن الوزارة وممثل عن اتحاد غرف التجارة.

وختم بالقول: إن غرف التجارة فتحت باب الترشح للانتخابات وبعد الانتهاء من تقديم طلبات الترشح تتم دراستها وتدقيقها خلال ثلاثة أيام، موضحاً بأن عملية الترشح للانتخابات تسير بشكل طبيعي وانسيابي.

بعد سندات الخزينة العين على الصكوك الإسلامية

المالية لـ«الوطن»: العمل على مشروع صك تشريعي ناظم لإصدارها

شنار: الصكوك تقبل التداول والاسترداد وتفيد في إعادة الإعمار والقضاء على التضخم

عبدالهادي شباط

تعتبر وزارة المالية أن سندات الخزينة تؤمن قناة تمويلية لتلبية احتياجات الإنفاق العام على أسس حقيقية غير تضخمية، كما تسهم في رفع كفاءة إدارة الدين العام حيث إن تكلفته تصبح رقماً جلياً وموثقاً ما يسهم في إظهار الكلفة الحقيقية لتمويل الإنفاق العام، وبالتالي توفر أداة للرقابة على الإنفاق العام.. لكن ماذا عن الصكوك الإسلامية، وهل هي على الطريق الصحيح؟

وزارة المالية أوضحت لـ«الوطن» بتصريح لمدير الإيرادات العامة أنس علي أنه يجري العمل حالياً على إنجاز مشروع صك تشريعي ناظم لإصدار الصكوك الإسلامية سيتيح لوزارة المالية إصدار نوع جديد من الأوراق المالية الحكومية وهو الصكوك الإسلامية السيادية والتي تستهدف مشروعات استثمارية عامة تحقق دخلاً للخزينة ولحملة الصكوك إضافة إلى أثرها الإيجابي على الاقتصاد الكلي، علماً أن هذا المشروع سيتيح للمؤسسات الخاصة أيضاً إصدار صكوك إسلامية لتمويل مشروعاتها الإنتاجية المدرة للدخل.

وفي توسع لـ«الوطن» حول مفهوم الصكوك الإسلامية وما الفرق بينها وبين السندات أوضح الدكتور يوسف شنار أن الصكوك وثائق متساوية القيمة تصدر باسم المكتتبين فيها، على أساس عقد شرعي أو أكثر، وتمثل حقوق ملكية في موجوداتها، وتقبل التداول والاسترداد وفقاً للضوابط الشرعية.

ومنه يتضح أن الصك يمثل حق ملكية المكتتب فيه في أصول (موجودات) الصكوك، ويترتب على ذلك أن لمالك الصك غُنم (ربح – عائد) هذه الموجودات، وعليه غرمها أي (مخاطرها وما قد يترتب عليها من اهتلاك أو تلف أو خسائر) فهناك إذاً ربط وثيق لمخاطر الصكوك بأصولها.

في حين أن السند يمثل ديناً بفائدة في ذمة مصدره للمكتتب فيه ويترتب على ذلك أن لحامل السند الفوائد المتمثلة في مبلغ الفائدة المضمونة مع مبلغ القرض، في حين الصك مبني على قاعدة الخراج بالضمان، والصك يتحمل المخاطر الناتجة عن الصك وبالتالي يستحق الربح في حال تحققه.

وحول خصائص الصكوك بين شنار أنها وثائق أو شهادات متساوية القيمة تثبت حق المكتتبين فيها فيما تمثله، وتصدر باسم مالكيها المكتتبين فيها، وقد تصدر لحاملها، وتصدر على أساس عقد شرعي أو أكثر أحد طرفيه هم المكتتبون في الصكوك.

كما تمثل حقوق ملكية في موجوداتها بما يترتب على الملكية من غرم أو غنم، ويقصد بالموجودات حصيلة الاكتتاب في الصكوك وما تتحول إليه هذه الحصيلة من موجودات، وأن الصكوك تقبل التداول والاسترداد وفقاً للضوابط الشرعية، وللصكوك أنواع كثيرة تفيد في إعادة الإعمار والقضاء على التضخم وهذا أهم دور تلعبه الصكوك.

وعلى سبيل المثال صكوك الاستصناع وصكوك السلم وصكوك الإجارة التي لها ثلاثة أنواع (صكوك ملكية الأصول القابلة للتأجير وصكوك ملكية منافع الأصول القابلة للتأجير وصكوك إجارة الخدمات)، وأيضاً صكوك المزارعة والمغارسة.

ومن خلال هذه الصيغ والمنتجات يتبين لدينا الفكرة الأساسية من وراء إصدار الصكوك واهتمام بعض الدول بها لأنها تلعب دوراً كبيراً في تنمية العمل المصرفي وتسهم مساهمة كبيرة في الوصول إلى التنمية النبيلة التي تهدف إليها الشريعة، ومن المنافع أنها تقدم قناة جيدة للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم ويرغبون بالوقت نفسه أن يستردوا أموالهم بسهولة عندما يحتاجون إليها لأن سوق هذه الصكوك تمتاز بأن لها سوقاً ثانوية تباع فيها وتُشترى، وإنها وسيلة للتوزيع العادل للثروة فإنها تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج من المشروع بنسبة عادلة، وتقدم أسلوباً جيداً لإدارة السيولة تستطيع به المصارف والمؤسسات المالية أن تدير بها سيولتها، معتبراً أن هذا كله لا يتحقق في السندات التقليدية الرائجة في السوق، إذ يكفي أن حامل الصك هو مالك في المشروع في حين حامل السند لا يعد مالكاً في المشروع الصناعي أو التجاري وإنما السند هو لتوثيق لعملية الدين. كما أن السندات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤشر العالمي (اللايبور) مؤشر الفائدة فإذا ارتفع ارتفعت الفوائد وإذا انخفض انخفضت الفوائد.

كما أن الصكوك والسندات هما أدوات استثمارية تستخدم لجمع الأموال من المستثمرين، ورغم أنهما يشتركان في ذلك الهدف الأساسي، إلا أنهما يختلفان بشكل كبير في عدة جوانب. والصكوك هي أدوات مرتبطة بالدين الإسلامي تعتمد على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر، وبالتالي تكون مرتبطة بأصول حقيقية مثل العقارات أو المشروعات العقارية، ومن جهة أخرى السندات هي أدوات دين تتمثل في إعطاء قرض مالي للجهة المصدرة، ويرتبط عائد السند بالفائدة التي يجب أن يتم سدادها في موعد محدد.

وبما أن الصكوك تعتمد على مشاركة الأرباح والخسائر، يوضح شنار أنها تلائم الاستثمار المستدام والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، في حين السندات تعتبر أدوات استثمارية تقليدية تلائم مختلف الأنظمة المالية.

وينصح الدكتور شنار المستثمرين بأن يفهموا كل نواحي الصكوك وآلياتها وشرعيتها قبل اتخاذ أي قرار استثماري، كما ينبغي عليهم الاستشارة بشأن قراراتهم المالية مع مستشار مالي مختص قبل البدء بالاستثمار في صكوك معينة.

علماً أن مصرف سورية المركزي أصدر تعميماً حول الصكوك والصكوك السيادية حيث تعد من أهم الأدوات التي تساعد في إعادة الإعمار والمساهمة في نهضة البلد، مبيناً أن مصطلح الصكوك أصبح منتشراً في عدة دول وجهات حكومية ورسمية، وأن الكثير من الدول أصدرت مراسيم ووضعت قوانين مع لوائح تنفيذية للعمل بها